ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تقدير موقف
يونيو 2026

المشهد التونسي

إعـــداد
وحدة البحوث و الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
ASAMCENTER

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بـحثي وفكري فاعل تأسـس منذ عام 2015م، بصفته مؤسسـة مسـتقلة تعنى بتطويـر المعرفة ودعم صناعة القـرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

المشهد التونسي

1 - لسياق العام - من أين أتينا

لا يمكن بأي شكل من الأشكال، فهم الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذه السنة الجارية، في سياق المشهد السياسي التونسي، دون الاستيعاب الكامل للمسار الذي اتبعه رئيس الجمهورية قيس سعيد منذ إجراءات 25 جويلية 2021. فمنذ ذلك التاريخ، تم تفكيك منظومة الحكم الديمقراطي التوافقي، بصورة ممنهجة، حيث تم تعليق البرلمان ثم الذهاب نحوحله، وإرساء نظام حكم شخصي مركزي، فضلا عن جعل القضاء وظيفة في يد السلطة التنفيذية، عوض أن يكون سلطة مستقلة بذاتها، إضافة إلى تصفية الفضاء السياسي المعارض وسجن المعارضين السياسيين من مختلف التوجهات والأحزاب.

كل هذا حصل على مدار سنوات، بداية من 2021 وصولا إلى 2021، إلا أن ما كان يجري على مراحل، ممتدة في الزمن، أصبح في المدة الفارطة يجري بوتيرة متسارعة.

2 - أبرز المحاور التحليلية للأشهر الثلاثة الأخيرة:

أ - محور الحريات المدنية والسياسية - تصعيد خطير:

الحدث الأشد دلالة في هذه الفترة، هو ما وقع في أواخر شهر أفريل / مطلع شهر ماي 2026. حيث علقت السلطات التونسية في 24 أفريل نشاط «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، التي تعرف بتاريخها النضالي الحافل في الدفاع عن المظلومين والمضطهدين، فضلا عن كونها ملاذا أمنا للمدافعين عن حقوق الإنسان عبر مختلف الفترات التاريخية التي عاشتها توتس. ثم في يوم 5 ماي، أي بعد أسبوعين فقط، تلقت منظمة «محامون بلا حدود» إخطارا مماثلا يفيد بتعليق النشاط.

هذا المستجد مثل منعطفا نوعيا خطيرا، لسبب واضح، مفاده أن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ليست مجرد منظمة حقوقية فقط، بل هي جزء لا يتجزأ من الهوية المدنية التونسية المدافعة عن منظومة الحقوق والحريات، والتي تأسست قبل عقود من ثورة 14 جانفي 2011، وقد كانت شريكا أساسيا في الحوار الوطني الذي نال جائزة نوبل للسلام سنة 2015. وأي مس بها أو تعدي عليها، يعد قطع صلة بأخر شرايين المجتمع المدني الحر والمستقل.

ب - محور القضاء : توظيف سياسي واضح:

تحدثت الكثير من منظمات مثل منظمة العفو الدولية، عن تراجع منسوب الحريات وتوظيف القضاء ضد معارضين سياسيين في تونس. وقد عبر خبراء تابعون للأمم المتحدة، عن مخاوف حقيقية بشأن مسار بعض المحاكمات، حيث تفتقر لوجود أساسيات المحاكمات العادلة. وفي تقرير لها صادر في يوم 11 ماي 2026، قالت منظمة العفو الدولية إن السلطات التونسية، «صعّدت من حملتها القمعية ضد المنظمات غير الحكومية من خلال قرارات قضائية بتعليق أنشطتها والتهديد بحلها، إلى جانب تعريضها لمضايقات قضائية وإدارية، بذريعة مكافحة التمويل الأجنبي المشبوه وحماية المصالح الوطنية».

ما يميز هذه المرحلة الراهنة، هو أن التهم الموجهة للمعارضين السياسيين، باتت تتمحور وتتلخص حول مصطلحات فضفاضة، تعتمد عليها كل الأنظمة الديكتاتورية في العالم من قبيل، «المساس بأمن الدولة» و«التخابر مع جهات أجنبية»، و«محاولة قلب نظام الحكم»، وهي تهم يصعب دحضها قانونيا وتتيح احتجازا مفتوحا.

وفي سياق متصل، صرح زياد دبار، نقيب الصحفيين التونسيين، أن «كل الصحفيين في حالة سراح مؤقت إلى أن يأتي ما يخالف ذلك، وباب السجن مفتوح أمام الصحفيين بسبب كلمة واحدة»، مضيفاً أن «الأخطر أن القضاء أصبح يفتش في نوايا الصحفيين وما يقصدون بما يقولون ويكتبون».

ج - محور الاقتصاد والمجتمع - الوقود الشعبي:

كشفت ميزانية الدولة لسنة 2026 عن استفحال التضخم المالي، فضلا عن استفحال الدين العمومي والضرائب الجبائية وظواهر الفقر والبطالة. في حين أن خطاب رئاسة الجمهورية لا يعطي أي اهتمام، إلى هذه الجوانب المهمة التي لها تأثير مباشر على حياة الناس بشكل عام، وعلى القدرة الشرائية بشكل خاص.

وفي نفس الاطار، أقر قانون مالية لسنة 2026 زيادة في الأجور، لكن دون أي رجوع أو مفاوضات مع اتحاد الشغل، في خطوة ينظر إليها على كونها محاولة من السلطة لتهميش دور الاتحاد في المشهد السياسي والمجتمعي. وحيث تسلط هذه الخطوة الضوء، على أزمة غلاء المعيشة التي دفعت العديد من التونسيين إلى حافة الفقر.

د - محور العلاقة مع اتحاد الشغل - من الحياد إلى المواجهة:

نبه الاتحاد العام التونسي للشغل، المسنود بنحو مليون منخرط، من أن الوضع الاقتصادي يزداد سوءا وتدهورا، منددا بتراجع منسوب الحريات المدنية والسياسية، ونديد بجهود

رئيس الجمهورية الرامية إلى إسكات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتعهد بمقاومة هذه الانتكاسة.

من خلال هذا، يمكن اعتبار، أن التحول الأهم في هذا الخطاب الجديد للاتحاد، هو انتقاله إلى المعارضة الفعلية، بعد أن كان داعما أساسيا، لقرار قيس سعيد بحل البرلمان. وعليه فإن السلطة قد خسرت بشكل واضح آخر حلفائها من النسيج الاجتماعي التاريخي.

ت - محور الفضاء السياسي - الحصار والتهميش:

سجلت الإعلامية والأكاديمية «منية العرفاوي» في تدوينات مختلفة، أن من بين مظاهر اختلال موازين القوى في المشهد السياسي الحالي، هو «تغييب» فاعلين سياسيين كبار، قد لعبوا أدوارا مهمة خلال العقد الماضي.

فضلا عن وجود احتجاجات ومظاهرات في الشارع التونسي، حملت مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، وطالبت بالإفراج عن المساجين السياسيين. وفي المقابل، تواصل السلطة تأكيدها على أن جميع الإجراءات تتم وفق القانون وفي إطار مكافحة الجرائم التي تمس الدولة ومؤسساتها.

وهذا عرض بأهم الأحكام التي شهدتها الساحة السياسية والحقوقية والإعلامية في المدة الأخيرة:

ت1 - راشد الغنوشي / رئيس البرلمان السابق وزعيم حزب حركة النهضة:

في يوم 15 أفريل 2026 تم اصدار حكم جديد بالسجن لمدة 20 عاما، في حق راشد الغنوشي، لإدانته بتهمة التآمر على أمن الدولة في قضية المسامرة الرمضانية. وبذلك ترتفع مجموع الأحكام الصادرة في حقه، إلى أكثر من 70 عاما في قضايا مختلفة.

وأدان حزب حركة النهضة هذا الحكم، ووصفته بـ»توظيف قانون الإرهاب لإقصاء المعارضين واستهداف حرية النشاط السياسي». وعبرت أحزاب سياسية أخرى، ومنظمات حقوقية دولية، عن استغرابها من الأحكام الثقيلة، مشيرة إلى «إخلالات إجرائية» وصفتها بالخطيرة جدا.

ت2 - علي العريض / رئيس الحكومة ووزير الداخلية الأسبق ونائب رئيس حزب حركة النهضة:

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بالسجن لمدة 20 عاما، بحق علي العريض، في القضية المعروفة إعلاميا ب «شبكات التسفير إلى بؤر التوتر»، وذلك بعد فترة طويلة من الإيقاف التحفظي على ذمة هذه القضية، التي

شملت أسماء قيادات أخرىفي حزب حركة النهضة.

ويضاف هذا الحكم إلى سلسلة من الأحكام الأخرى التي يواجهها علي العريض، ومن أبرزها حكم سابق بحقه بالسجن لمدة 3 سنوت مع النفاذ العاجل، في قضية «التعيينات الأمنية ووظائف داخل الدولة».

ت3 - نور الدين البحيري / وزير العدل السابق وقيادي في حزب حركة النهضة:

صدرت بحقه خلال هذه الفترة قضيتان متتاليتان:

حيث أصدرت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس في مطلع شهر ماي 2026 أحكاما بالسجن راوحت بين 11 و30 سنة ضد نور الدين البحيري وآخرين. إضافة إلى صدور حكم ثان في 7 ماي 2026، بالسجن 20 عاما بحقه، في قضية تتعلق بجوازات السفر والوثائق الإدارية، وأكدت هيئة دفاعه أن القضية ذات طابع سياسي.

فضلا عن أحكام أخرى صدرت في حقه، حيث حكم عليه 43 عاما في قضية التآمر سنة 2025، وحكم عليه أيضا 10 سنوات في قضية منفصلة.

ت4 - قضية «الجهاز السري لحزب حركة النهضة»:

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس، في مطلع شهر جوان 2026، أحكاما قضائية ثقيلة وغير مسبوقة، ضد 35 متهما في القضية المعروفة إعلاميا ب **«الجهاز السري لحزب حركة النهضة»**، والتي تتمحور حول تهم تتعلق بتكوين وفاق إرهابي، والتجسس، واختراق مؤسسات الدولة، وقد تم اثارة هذه القضية بناء على شكاوى من هيئة الدفاع عن السياسيين الراحلين «شكري بلعيد» و«محمد البراهمي» اللذين اغتيلا سنة 2013. زمن حكم الترويكا.

ومن جملة الأحكام الصادرة، قد قضت المحكمة بالسجن مدى الحياة (المؤبد)، و30 عاما سجنا، بحق رئيس الحزب ورئيس البرلمان الأسبق راشد الغنوشي، كما طال نائبه ووزير الداخلية ورئيس الحكومة الأسبق علي العريض حكما بالسجن لمدة 42 عاما، وشملت الأحكام عقوبات بالمؤبد مع مدد سجنية متفاوتة تزيد عن 30 إلى 96 عاما، بحق قيادات بارزة ومسؤولين أمنيين سابقين مرتبطين بالملف، على غرار، مصطفى خذر، ورضا الباروني، وفتحي البلدي، وعبد العزيز الدغسني، مع إخضاع جميع المحكومين للمراقبة الإدارية لمدة 5 سنوات بعد انقضاء العقوبة.

وفي المقابل، أدان حزب حركة النهضة، هذه الأحكام ببيان رسمي، واصفا المحاكمة بأنها «ذات خلفية سياسية وتفتقر لأبسط شروط العدالة وتأتي لتصفية الخصوم السياسيين»، بينما تؤكد السلطات التونسية، على استقلالية القضاء وعدم التدخل في مساراته.

ت5 - الإعلامي مراد الزغيدي، والإعلامي برهان بسيس / أحكام في إطار المرسوم 54:

في يوم 22 جانفي 2026، أصدرت المحكمة، حكما بسجن كل من مراد االزغيدي وبرهان بسيس، لمدة ثلاث سنوات ونصف، وقد كانا قد أمضيا بالفعل ثمانية أشهر، خلف القضبان، بتهمة نشر أخبار كاذبة، وإدلاء بتصريحات زائفة، استنادا إلى المرسوم عدد 54.

ثم في يوم 12 ماي 2026، قضت الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف بإقرار الحكم الابتدائي بسجنهما ثلاثة سنوات ونصف، في قضية وصفتها بأنها ذات صبغة مالية تتعلق بغسل الأموال وجرائم جبائية.

وفي المقابل، قد اعتبرت منظمة مراسلون بلا حدود، أن «هذه القضية الكيدية اتُهم فيها مراد الزغيدي بغسل الأموال، والحال أنه يُحاكم على خلفية آرائه وممارسته لمهنته كصحفي محترف».

ت6 - الصحافي زياد الهاني:

إضافة إلى أحكام مراد الزغيدي وبرهان بسيس، صدر في حق الصحافي زياد الهاني، حكما بالسجن لمدة عام واحد نافذ.

ت7 - خلاصة تحليلية:

ما يمكن ملاحظته عند قراءة هذه الأحكام، مجتمعة، هو النمط الواضح المتكرر الذي تعتمد السلطة، والذي يقوم على ثلاثة عناصر:

1 - التهم المعتمدة: حيث تتمحور التهم المعتمدة، حول ثلاثة عناوين كبرى، العنوان الأول الخاص بالسياسيين وهو «التآمر على أمن الدولة»، العنوان الثاني الخاص بالإعلاميين، وهو «نشر أخبار كاذبة»، والعنوان الثالث الخاص بالمجتمع المدني، وهو «التمويل الأجنبي المشبوه». وجميعها تعتبر تهم فضفاضة بطبيعتها، يصعب فيها الدحض القانوني.

2 - توقيت الأحكام: حيث شهدت الأحكام، نسقا مكثفا لافتا، ففي غضون شهرين فقط، وهما شهر أفريل وشهر ماي من السنة الجارية، صدرت أحكاما متعددة وثقيلة بشكل غير مسبوق، مما يوحي بأن الجهاز القضائي يعمل بصورة منسقة مع مسار سياسي أشمل.

3/ تراكم الأحكام على نفس الأشخاص: حيث صدرت أحكام متعددة على نفس الأسخاص في قضايا مختلفة، على غرار صدور، أكثر من 70 عاما في حق الغنوشي، وصدور عشرات السنوات في حق كل من علي العريض، ونور الدين البحيري، مما يعني عمليا، عزلا سياسيا كاملا، وليس مجرد عقوبة سجنية جنائية.

3 - التشخيص : ثلاث أزمات متقاطعة:

يمكن تحليل الوضع الراهن، في المشهد السياسي التونسي، عبر نموذج ثلاثي الأبعاد:

أ - الأزمة الأولى / أزمة شرعية:

تتمحور هذه الأزمة في معاناة النظام على أصعدة متعددة ومتنوعة، منها، معاناة سياسية حادة مع الأجسام المعارضة سواء أفرادا أو جماعات، وسواء داخل البلاد أو خارجها. إضافة إلى معاناة اجتماعية تبرز في التآكل التدريجي للشرعية الاجتماعية وبداية الاحتجاجات الشعبية في أكثر من مكان وفي أكثر من قطاع. فضلا عن معاناة اقتصادية نتيجة تدهور القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وارتفاع نسب التضخم، كل هذا، مع وجود معاناة دبلوماسية، جعلت صورة تونس تتشوه من خلال تنديد منظمات دولية بتراجع منسوب الحرية والديمقراطية في تونس فضلا عن غياب مؤسسة رئاسة الجمهورية على أغلب المحافل والتظاهرات الدولية.

ب - الأزمة الثانية / أزمة اقتصادية هيكلية:

حيث تشهد تونس معضلة كلاسيكية، تجعلها في مواجهة صندوق النقد الدولي، الذي يشترط إصلاحات تقشفية تزيد من أثر الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الشارع التونسي. ورغم الحديث عن اتفاق تمويلي، يمتد على عدة سنوات، فإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدولة، يكمن في الشروط المطلوبة للإصلاح، حيث ستجد السلطة نفسها محاصرة بين ضغط دولي للإصلاح وضغط شعبي رافض لتداعياته.

ج - الأزمة الثالثة / أزمة فضاء عام:

وتتلخص هذه الأزمة في التضييق الكبير والممنهج والمتصاعد، الذي يمارس من طرف السلطة، على الساحة السياسية والمدنية والحقوقية، حيث اسكات جميع الأصوات المعارضة ودفعها نحو ممارسة نشاطها المعارض، عبر قنوات غير رسمية وأشد صعوبة في الرقابة والاحتواء.

4 - استشراف المستقبل و السيناريوهات الممكنة:

أ - السيناريو الأول / الاستمرارية الضاغطة: (الأكثر ترجيحا على المدى القصير):

يفترض هذا السيناريو، مواصلة السلطة مسارها الحالي، المتمثل في التضييق وإصدار الأحكام السجنية في حق المعارضة بمختلف أنواعها، إضافة إلى احتواء اقتصادي جزئي عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ومحاولة استيعاب الاحتجاجات دون فتح حوار حقيقي. ليبقى الوضع في حالة توتر مزمن، يرتكز على تشويه وتخوين المعارضين والذهاب نحو حل بعض الأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب حركة النهضة وذلك في الأشهر القليلة القادمة. دون حصول انفجار مفتوح، لأن تونس لا تعيش انفجارات وانتفاضات وثورات في فصل الصيف.

شرط هذا السيناريو: ألا تتفاقم الأزمات المتعددة، إلى نقطة اللاعودة.

ب - السيناريو الثاني / الانفتاح التفاوضي: (ممكن لكن غير مرجح بالمرة):

يقوم هذا السيناريو، على إمكانية فتح قناة تفاوض من طرف السلطة مع جهات داخل المعرضة وليس جميع المعارضة، وذلك تحت ضغط متراكم متصاعد من الشارع واتحاد الشغل والمجتمع الدولي، حيث تقبل السلطة بحوار وطني حقيقي يفضي إلى انفراج سياسي وحقوقي جزئي واتفاق اجتماعي مع اتحاد الشغل.

هذا السيناريو يتطلب إرادة سياسية حقيقية في التفاوض، لا تبدو متوفرة بأي شكل من الأشكال، في السلطة الحالية، سواء في الخطاب الرسمي لرئيس الجمهورية أو في الأحكام القضائية الصادرة في حق المعارضين. ولا حتى في بيانات وبلاغات بعض الوزارات، وعلى رأسها وزارة الدفاع الوطني، التي أصدرت بيانا مقتضبا أكدت فيه، التزام المؤسسة العسكرية بالحياد واحترام قوانين الدولة، في ظل ما عبرت عنه ب "محاولات متكررة للزج بها وبقياداتها في التجاذبات والمزايدات". وفي تقديرنا الشخصي يأتي هذا البيان، كرد عن تصريحات رئيس الجمهورية الأسبق، المنصف المرزوقي، الذي أدلى به على منصة أثير، التابعة لقناة الجزيرة. والتي دعى فيها الجيش التونسي، إلى القيام ب "دوره التاريخي في حماية سيادة الدولة وكرامتها"، معتبرا أنها "مهددة في ظل السياسات الراهنة".

ج - السيناريو الثالث / الانزلاق نحو أزمة مفتوحة: (مرهون بتفاقم جميع الأزمات):

يرتكز هذا السيناريو على أن البلاد، أمام مفترق طرق حقيقي، إما بناء تسوية تجمع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذهاب نحو انفراج شامل، أو استمرار السلطة في ممارسة القمع والتضييق واختلاق الأزمات، مما يزيد في تفاقم الضغط الاقتصادي،

وتصاعد الاحتجاج الاجتماعي وتزايد الاستقطاب السياسي.

وإن تزامنت هذه الأزمات، مع بلوغ صدمة اقتصادية حادة (غلاء فاحش في الأسعار، وتدهور كبير في القدرة الشرائية)، مع بلوغ الاحتجاجات الاجتماعية ذروتها لتصبح متواصلة ومستمرة وغير بعيدة في الزمن، مع حدث سياسي استفزازي، (اعتقال شخصية نقابية، أو موت أحد المعارضين السياسيين في السجن)، قد يتحول التوتر المزمن، إلى مواجهة مفتوحة غير معلومة العواقب.

5/ خلاصة تقييمية:

خلاصة القول، المؤكد، أن تونس سنة 2026، ليست هي تونس سنة 2023، وليست هي تونس سنة 2021، وبالتالي السلطة الحالية بدأت تفقد شيئا فشيئا جميع مقومات بقائها وجميع عناصر قوتها، وأن الشارع التونسي عاد ليصبح لاعبا رئيسيا في المعادلة الوطنية وفي المشهد السياسي، بعد سنوات من الهدوء النسبي، رغم خروجه النسبي لحظة 25 جويلية سنة 2021.

وعليه، فإن المشهد العام يتسم بأربع سمات جوهرية:

مواصلة السلطة الذهاب إلى الأمام، في التضييق على الحقوق والحريات، دون إيجاد حلول حقيقية ولا إنجازات ملموسة.

تصاعد العزل التدريجي للنظام، سواء داخل تونس أو خارجها، وتزايد الأصوات المعارضة لسياسات قيس سعيد، من طرف الأفراد والأحزاب.

ضغط اقتصادي هيكلي، لا تبدو له حلول قريبة،

احتاجات اجتماعية في أماكن وقطاعات مختلفة، بوتيرة متسارعة.

كل هذا، يبقي وضع الاستقرار النسبي حتى الآن، في انتظار تشكل بديل سياسي منظم وموحد، من داخل الدولة (وليس السلطة أو النظام)، أو من خارجها. قادر على ملء الفراغات الموجودة، في حين أن غياب هذا البديل، يزيد من وضع عدم الاستقرار، ويزيد من إمكانية انتاج احتقان، ينتظر اللحظة المناسبة.

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMCENTER